المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

العوامل المؤثرة في تقدير التعويض في المسؤولية التقصيرية عن الأشياء

م.د. زيد هلال هنون

أ.م.د. علي شمران الشمري

م.د. عباس سلمان محمد علي

جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية

الملخص

يتناول البحث "العوامل المؤثرة في تقدير التعويض في المسؤولية التقصيرية عن الأشياء" العوامل التي تؤثر على تحديد مبلغ التعويض للأضرار التي تلحق بالأشياء بسبب الأفعال التقصيرية، وفي المبحث الأول، يناقش العوامل المتعلقة بالمضرور، مثل تأثير حالته الصحية، وضعه المالي، وخطأ المضرور في تقدير التعويض، وفي المبحث الثاني، يركز على العوامل المتعلقة بالمتسبب بالضرر، مثل جسامة الضرر وظروفه المالية، بالإضافة إلى دور التأمين في تحقيق تعويض عادل.

يشير البحث إلى أن التأمين يمكن أن يساعد في حماية حقوق المضرورين دون تحميل المسؤول العبء الكامل، وفي الختام، يوصي البحث بتحسين التشريعات لضمان مراعاة العوامل الشخصية والمالية للمضرور والمتسبب، ويشدد على أهمية التوازن بين الحقوق والواجبات، وكما يؤكد على دور التأمين في تحقيق العدالة وتخفيف العبء المالي عن المتسببين.

الكلمات المفتاحية : (المسؤولية التقصيرية، التعويض، المضرور، المتسبب بالضرر).

المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

Factors Affecting the Estimation of Compensation in Tort Liability for Things

Assistant Professor Zaid Hilal Hanoun
Assistant Professor Ali Shamran Al-Shammari
Assistant Professor Abbas Salman Muhammad Ali
University of Karbala / Center for Strategic Studies

Abstract

This research, "Factors Affecting the Estimation of Compensation in Tort Liability for Things," addresses the factors that influence the determination of compensation amounts for damages to things caused by negligent acts. The first section discusses factors related to the injured party, such as the impact of their health condition, financial situation, and the injured party's error in estimating compensation. The second section focuses on factors related to the person who caused the damage, such as the severity of the damage and their financial circumstances, in addition to the role of insurance in achieving fair compensation.

The research indicates that insurance can help protect the rights of those harmed without placing the full burden on the responsible party. In conclusion, the research recommends improving legislation to ensure that the personal and financial factors of the injured party and the perpetrator are taken into account. It emphasizes the importance of balancing rights and duties, and it also emphasizes the role of insurance in achieving justice and alleviating the financial burden on those responsible. Keywords: (tort liability, compensation, injured party, damage causer).

المقدمة :

أولاً : موضوع البحث

يعد موضوع المسؤولية التقصيرية من الركائز الأساسية في القانون المدني، نظراً لما يحمله من تأثيرات عميقة على صعيد تحقيق العدالة المجتمعية وحماية الحقوق الفردية، ويتناول هذا الموضوع معالجة الأضرار التي قد يتعرض لها الأفراد نتيجة أفعال الغير، سواء كانت تلك الأفعال ناتجة عن إهمال أو خطأ غير مقصود، أو فعل غير مشروع، ويهدف القانون من خلال هذه المسؤولية إلى ضمان حصول المتضررين على تعويض عادل يُعيد إليهم بعضاً مما فقدوه سواء من حيث القيمة المادية أو المعنوية، وتعتبر عملية تقدير التعويض في حالات المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالأشياء مسألة محورية تستدعي دراسة دقيقة ومتعمقة، وإن تحديد مقدار التعويض العادل ليس عملية بسيطة، بل هي عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل المتداخلة، ومن بين هذه العوامل نجد طبيعة الضرر نفسه فالأضرار قد تتفاوت بين أضرار مادية تلحق بالأشياء مثل تلف الممتلكات، وأضرار معنوية أو نفسية قد تصيب الأشخاص المتضررين.

إضافة إلى ذلك، تلعب قيمة الشيء المتضرر دورًا جوهريًا في تحديد التعويض حيث أن قيمة الشيء سواء كانت مادية أو رمزية، قد تزيد من حجم التعويض المستحق وإلى جانب ذلك تُؤخذ بعين الاعتبار درجة الإهمال أو الخطأ الذي أدى إلى وقوع الضرر، إذ أن درجة جسامة الخطأ أو مدى وضوح الإهمال يمكن أن يؤثر بشكل كبير على قيمة التعويض، وتُضاف إلى هذه العوامل العلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر الناتج عنه، وهي عنصر حاسم في تقدير التعويض، حيث يُشترط لإقرار التعويض إثبات أن الفعل المتسبب في الضرر كان السبب المباشر والأكيد في حدوثه، وكما يلعب التنبؤ بالضرر وإمكانية تجنبه دورًا مهمًا في هذه العملية فكلما كان من الممكن تجنب الضرر عبر اتخاذ إجراءات وقائية بسيطة، كلما زادت المسؤولية وبالتالي ارتفعت قيمة التعويض.

ثانياً : أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- يساهم البحث في توفير فهم أعمق للعوامل التي تؤثر في تقدير التعويض مما يساعد على تحقيق العدالة بين الأطراف المتنازعة.
- يوفر البحث إطارًا نظريًا وعمليًا يمكن أن يساعد القضاة والمحامين في فهم وتطبيق المعايير الصحيحة لتقدير التعويض.

- يقدم البحث توصيات لإصلاح القوانين والتشريعات القائمة من خلال تحديد الثغرات والمشكلات التي تواجه عملية تقدير التعويض.
- يمكن للبحث أن يرفع مستوى الوعي بين الممارسين القانونيين والمتخصصين بأهمية تقدير التعويضات في قضايا المسؤولية التقصيرية، ويعزز من قدرتهم على تقديم استشارات قانونية مستنيرة ومبنية على أسس علمية وقانونية قوية.
- يشكل هذا البحث قاعدة معرفية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية أو غيرها من القضايا القانونية ذات الصلة.

ثالثاً : أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- يهدف البحث إلى تقديم تحليل دقيق وشامل للعوامل التي تؤثر في تقدير التعويضات في حالات المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالأشياء.
- يسعى البحث إلى تقييم مدى كفاية وفعالية التشريعات والقوانين الحالية في تحديد معايير تقدير التعويضات، مع التركيز على نقاط القوة والضعف في هذه التشريعات.
- يسعى البحث إلى تقديم توصيات محددة لتحسين عملية تقدير التعويضات في المسؤولية التقصيرية من خلال التحليل والتقييم.
- يهدف البحث إلى استعراض وتحليل عدد من القضايا القضائية المتعلقة بتقدير التعويضات في المسؤولية التقصيرية.

رابعاً :المشكلة البحثية :

في ظل تعدد وتداخل العوامل المؤثرة مثل طبيعة الضرر، وقيمة الشيء المتضرر، ودرجة الخطأ أو الإهمال من جانب المتسبب بالإضافة إلى العلاقة السببية بين الفعل والضرر، تصبح عملية تقدير التعويضات مسألة معقدة تتطلب دراسة متأنية، ويواجه النظام القانوني تحديات في وضع معايير ثابتة ومرنة في الوقت ذاته تضمن تحقيق العدالة للطرف المتضرر دون إغفال حقوق الطرف المسؤول، ويتمحور السؤال الرئيسي للبحث حول (ما هي العوامل المؤثرة في تقدير التعويض في المسؤولية التقصيرية عن الأشياء؟) ، ويتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

١. ما هي العوامل المتعلقة بالمضرور؟

٢. ما هي العوامل المتعلقة بالمسؤول؟

خامساً : منهج البحث:

يُعتمد في البحث في هذا الموضوع على المنهج التحليلي لتحقيق أهداف البحث بشكل شامل في دراسة العوامل المؤثرة في تقدير التعويض في المسؤولية التقصيرية عن الأشياء، وذلك كالتالي:

- يركز المنهج التحليلي الوصفي على تقديم وصف دقيق وتحليل شامل للعوامل المختلفة التي تؤثر في تقدير التعويضات، مثل طبيعة الضرر وقيمة الشيء المتضرر ودرجة الإهمال.
- يعزز المنهج القانوني من خلال تحليل النصوص القانونية والمبادئ القضائية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية، ويساهم هذا المنهج في فهم الإطار القانوني الذي ينظم تقدير التعويضات، وتقييم مدى توافق الأحكام القضائية مع النصوص القانونية.

سادسا: مفاهيم الدراسة:

١. مفهوم المسئولية:

تعني المسؤولية في اللغة مطالبة الشخص بالإجابة عن أفعاله أو تقصيره، وهي ترتبط بالمساءلة والمحاسبة[١]، واصطلاحًا، هي التزام الشخص بتحمل نتائج أفعاله أو أفعال من هم تحت رعايته، سواء كان ذلك عن طريق الإخلال بعقود أو التسبب في ضرر، والمسؤولية تفرض عليه تعويض الأضرار الناجمة عن تصرفاته أو ما تحت إشرافه، وفقًا لما نص عليه القانون.[٢]

٢. مفهوم التعويض:

يشير التعويض إلى مفهوم العوض أو البديل، ويأتي من الجذر "عوض"، حيث يعني إبدال شيء بآخر أو تعويضه، ويمكن استخدام مصطلحات مثل "أعاض" و"تعويض" للدلالة على عملية استبدال

---

[١] ابن فارس، معجم مقاييس اللغه، دار الجيلبيروت ،(دون سنة الطبع)، ص ١٢٤

[٢] اسماء موسى اسعد، ركن الخطأ فيالمسؤوليةالتقصيرية دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني، اطروحة دكتوراه ٢٠٠٦، ص ١٠

أو منح تعويض، والتثمين والتقويم من المفاهيم المرتبطة بالتعويض؛ حيث يشير التثمين إلى تقدير قيمة شيء بالحدس، بينما يشير التقويم إلى تحديد قيمة معلومة للمتاع[١]، وفى الإصطلاح التعويض هو المبلغ أو التعويض الذي يُمنح للمضرور لتعويضه عن الضرر الذي لحق به نتيجة لفعل ضار، ويهدف التعويض إلى جبر الضرر وليس كعقوبة للمسؤول، حيث لا يرتبط مقداره بجسامة الخطأ وإنما بحجم الضرر فقط، وفي القانون، يُعتبر التعويض وسيلة قضائية لإصلاح الضرر أو تخفيفه، وقد يتم عن طريق مبلغ مالي أو وسائل أخرى مثل النشر أو التنويه.[٢]

٣. مفهوم الشئ:

يعرف الشيء كل ما يمكن معرفته أو التصريح به، ويشمل جميع الموجودات سواء كانت مادية أو معنوية، ولكن في سياق المسؤولية، يُعتبر الشيء المادي هو ما يمكن أن يثير الضرر، بينما الأشياء المعنوية لا يمكن أن تسبب ضرراً[٣]، والشيء اصطلاحاً يُعرف على أنه كل ما هو مادي وغير حي، مثل الآلات الميكانيكية، والتي تتطلب حراستها عناية خاصة، والمشرع يحدد المسؤولية عن الأشياء التي تتطلب رعاية خاصة، مثل الآلات الميكانيكية، بينما الأشياء التي لا تتطلب ذلك لا تشملها أحكام المسؤولية، ويمكن تعريف الشيء أيضًا على أنه كل ما لا يعد شخصاً وله وجود مستقل عن الإنسان، ويجب أن يكون صالحًا لأن يكون محلاً للحق العيني أو الذهني، وفي حالة حدوث الضرر، قد تنشأ المسؤولية عن الشيء إذا كان مسببًا له بشكل مستقل، أو إذا كان الفعل الإنساني متداخلًا مع الفعل الناتج عن الشيء، كما في حالة حادث تصادم سيارة حيث يكون كل من الفعل الإنساني (السائق) والفعل المادي (السيارة) مسؤولين عن الضرر.[٤]

سابعاً : تقسيم البحث:

---

[١] مختار الصحاح، تأليف محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الرسالة الكويت ١٩٨٣،ص٤٦٢

[٢] رائد كاظم محمد الحداد، التعويض في المسؤوليةالتقصرية، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٨، ص ٧٣

[٣]اياد عبد الجبار ملوكي، المسؤولية عن الأشياءوتطبيقاتهاعلى الأشخاص المعنويةبوجة خاص (دون مكان الطبع) ١٩٧٨ ، ص١٧

[٤] محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء دراسة مقارنة في القانون المصري والقانون الفرنسي، مكتبة النهضة المصرية (دون سنة الطبع)، ص ١٤١_١٤٢

المبحث الأول: العوامل المتعلقة بالمضرور.

المبحث الثاني : العوامل المتعلقة للمتسبب بالضرر .

الخاتمة.

قائمة المراجع .

المبحث الأول: العوامل المتعلقة بالمضرور

تُعد العوامل المتعلقة بالمضرور من الجوانب الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على تقدير التعويضات في حالات المسؤولية التقصيرية، وتلعب هذه العوامل دوراً حاسماً في تحديد حجم التعويضات بما يتماشى مع الضرر الفعلي الذي لحق بالمضرور، وتعكس تأثيرات الأضرار على حياته الشخصية والمهنية، حيث تعتبر الحالة الصحية للمضرور من العوامل الرئيسة في تقدير التعويضات، وعندما يعاني المضرور من حالات صحية مسبقة مثل مرض السكري أو أمراض القلب فإن ذلك يمكن أن يزيد من تعقيد العلاج ويؤدي إلى مضاعفات إضافية، وعلى سبيل المثال الجرح الذي يصيب شخصاً يعاني من مرض مزمن يمكن أن يتطلب معالجة أكثر تعقيداً ويستغرق وقتاً أطول للشفاء، مما يعزز من حجم التعويض المطلوب لتغطية التكاليف الطبية والتأثيرات الجسدية على المدى الطويل [١] ، ولغرض بيان هذا البحث بشكل دقيق سوف نقسمه على ثلاث مطالب حيث المطلب الأول بعنوان (الموقف الصحي للمضرور) والمطلب الثاني بعنوان (الوضع المالي للمضرور) والمطلب الثالث بعنوان (خطأ المضرور)، والتفاصيل على النحو التالي:

المطلب الأول : الموقف الصحي للمضرور :

يُعَدُّ الموقف الصحي للمضرور من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على تحديد حجم التعويضات المستحقة في سياق تقدير التعويضات في المسؤولية التقصيرية، حيث يتجلى هذا

[١] احمد سلمان شهيب، وجواد كاظم سميسم، مصادر الالتزام مقارنة بالقوانين المدنية والفقه الأسلامي، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ٢٠١٥، ص ٣٢٩.

الموقف في كيفية تأثير الحالة الصحية السابقة للمضرور على حجم الضرر الذي يتعرض له، وكيفية تأثير ذلك على تقدير التعويض بشكل عادل وواقعي[١]، وذلك كالآتي :

١. **تأثير الأمراض المزمنة:** عندما يكون المضرور مصابًا بمرض مزمن مثل السكري أو أمراض القلب، يمكن أن تؤدي هذه الحالات الصحية إلى مضاعفات تجعل الضرر الناتج عن الحادث أكثر خطورة وعلى سبيل المثال، جرح بسيط قد يكون له تأثير كبير على شخص يعاني من مرض السكري، حيث يمكن أن يتطور الجرح إلى حالة أكثر خطورة تتطلب علاجاً طويل الأمد لذلك عند تقدير التعويض تأخذ المحاكم في اعتبارها الحالة الصحية السابقة للمضرور لتحديد مدى شدة الضرر والتكاليف العلاجية الإضافية التي قد تنشأ بسبب هذه الحالة[٢].

٢. **تأثير الحالة الصحية على تعقيد العلاج والتعافي:** الحالة الصحية للمضرور تؤثر أيضًا على تعقيد عملية العلاج والتعافي، وعلى سبيل المثال، الضرر الذي يلحق بالأشخاص الذين يعانون من حالات صحية سابقة قد يتطلب إجراءات علاجية أكثر تعقيدًا ووقتًا أطول للشفاء، ، وهذا يتطلب تعويضًا يغطي التكاليف الإضافية المتعلقة بالعلاج والشفاء، فضلاً عن التأثيرات طويلة الأمد على جودة الحياة[٣].

٣. **أهمية الحالة الصحية في الحالات المهنية:** عندما يتعرض المهنيون المشهورون مثل المغنيين أو الجراحين لأضرار تتعلق بأجزاء حيوية من أجسامهم، مثل الأحبال الصوتية أو الذراعين، فإن الحالة الصحية السابقة تلعب دورًا هامًا في تقدير التعويض، وعلى سبيل المثال، الضرر الذي يصيب أحبال الصوت لمغنٍ قد يكون له تأثير كبير على قدرته على أداء عمله، ويستوجب تعويضًا أكبر لتعويض فقدان الدخل والتأثير على حياته المهنية.

---

[١] علي نجيدة، النظرية العامة للألتزام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٨١.

[٢] عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط فى شرح القانون المدني الجديد ، دار احياء التراث العربي بيروت ، بلا سنة الطبع، ص ٩٧١.

[٣]ابراهيم صالح عطية الجبوري، العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار، ط١، منشورات الحلبي ٢٠١٣، ص ٣٩.

٤. التعامل مع الأمراض السابقة في المسؤولية التقصيرية: عند حدوث حادث يؤثر على شخص يعاني من مرض سابق، يثار التساؤل حول كيفية تأثير المرض على مسؤولية المتسبب في الحادث وفي حالات معينة، قد يكون الحادث قد أدى إلى تفاقم الأضرار التي تسبب فيها المرض[١].

وتختلف الآراء القانونية بشأن مدى تأثير المرض على مسؤولية المتسبب، وذلك كالآتي:

- الاتجاه الأول: يرى أن المسؤولية بالكامل تكون على المتسبب في الحادث، لأن الحادث كانت السبب المباشر في وقوع الضرر، حتى إذا ساهم المرض في تفاقم الحالة ووفقًا لهذا الرأي، يُعتبر أن المسؤولية عن الضرر لا تُخفف بسبب تأثير المرض، بل يُنظر إلى الحادث كسبب مباشر للضرر.
- الاتجاه الثاني: يرى أن حالة المرض تستدعي تحقيق المسؤولية بشكل يتناسب مع تأثير المرض وبمعنى آخر يُعتبر أن المسؤولية يجب أن تُخفف بعض الشيء، لأن المرض كان له دور في زيادة شدة الضرر، ويُفضل هذا الرأي نظرًا لأنه يعكس واقع تأثير المرض على حجم الضرر ويأخذ في الاعتبار الظروف الصحية للمضرور بشكل عادل[٢] .

وبناءً على ذلك، من المهم أن يراعي القاضي الظروف الصحية للمضرور عند تقدير التعويض، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير الحالة الصحية السابقة على حجم الضرر والتكاليف المرتبطة بالعلاج والتعافي، وبينما تُركّز المحاكم على الظروف الصحية التي تلابس المضرور، لا تُؤخذ الظروف الشخصية للمسؤول بعين الاعتبار عند تحديد التعويض، حيث يُعطى الأولوية لظروف المضرور والتأثير المباشر للحادث على حالته الصحية [٣].

وبالتالي في القانون العراقي لا يوجد نص صريح في القانون المدني العراقي يتناول بشكل مباشر تأثير الوضع الصحي للمضرور على تقدير التعويض، ومع ذلك، يمكن للقاضي أن يأخذ في

---

[١] عبد الرزاق احمد السنهوري ، مرجع سابق، ص ٩٧١.

[2]SanghyoAhn, Manjoong Sin, The Harmony and Moderation of Between Defect Liability and Default Liability in the Construction Contract, Korea Institute of Construction Engineering and Management, Volume 23 Issue 2 , 200, p .68.

[٣]ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ٣٩.

الاعتبار الظروف الشخصية للمضرور، بما في ذلك وضعه الصحي، عند تقدير التعويض العادل وفقًا للمادة (١٩١) من القانون المدني العراقي[١]، وأما القانون المصري ينص في المادة (٢٢١) على أن القاضي يراعي عند تقدير التعويض الظروف الشخصية للمضرور، بما في ذلك وضعه الصحي، وبالتالي، فإن الوضع الصحي للمضرور يمكن أن يؤثر على مقدار التعويض [٢].

المطلب الثاني : الوضع المالي للمضرور:

يعد الوضع المالي للمضرور من العناصر الأساسية التي تؤثر في تقدير التعويضات في حالات المسؤولية التقصيرية، ويبرز هذا الوضع بشكل واضح في كيفية تعويض الأضرار التي يتعرض لها المضرور، حيث يُؤثر المركز المالي للمضرور بشكل مباشر على تحديد حجم التعويض بما يعكس التأثير الكامل للإصابة على قدرته الاقتصادية [٣].

أ. أهمية الوضع المالي في تقدير التعويضات:

١. تقدير تأثير الإصابة على دخل المضرور:عند تقدير التعويضات عن الأضرار الجسدية، يلعب الوضع المالي للمضرور دورًا هامًا في تحديد مقدار التعويض الذي يتناسب مع الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الإصابة، وإذا كان المضرور يعتمد بشكل كبير على قدرته الجسدية في كسب رزقه، فإن الإصابة التي تؤدي إلى عجز جسمي قد تؤثر بشكل كبير على دخله، وعلى سبيل المثال، شخص يعمل في وظيفة تتطلب جهدًا بدنيًا مكثفًا مثل الأعمال اليدوية أو المهن الحرفية قد يتعرض لخسارة مالية كبيرة إذا أصيب بعجز جسدي يمنعه من ممارسة عمله، ولذلك، يجب أن يُعكس التعويض حجم الخسارة الاقتصادية التي تعود على المضرور، بالإضافة إلى التكاليف الإضافية المرتبطة بالعلاج وإعادة التأهيل[٤].

---

[١] احمد سلمان شهيب، وجواد كاظم سميسم، مصادر الالتزام مقارنة بالقوانين المدينة والفقه الأسلامي، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٩١.

[٢] عبد المجيد الحكيم واخرون، الوجيز في نظرية الألتزام فى القانون المدني العراقي ،المكتبة القانونية،(دون سنة طبع) بغداد ،الجزء الأول ،ص ١٩٨.

[٣]حسين عامر، المسؤولية المدنية التقصيرية والعقديه، ط١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٢٧.

[٤] احمد سلمان شهيب، وجواد كاظم سميسم، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

٢. **تأثير الوضع العائلي على التعويض:** يؤثر الوضع العائلي للمضرور أيضًا على تقدير التعويضات، وإذا كان المضرور هو المعيل الرئيسي لعائلته، فإن الإصابة قد تؤثر على قدرة العائلة على تأمين احتياجاتها الأساسية، وعدد الأطفال والأفراد المعالين يلعب دورًا في تحديد مدى الأثر المالي للإصابة، حيث يحتاج التعويض إلى أن يعكس ليس فقط الخسائر الفردية للمضرور ولكن أيضًا التأثيرات على أفراد أسرته، ويعتبر تقدير الأضرار في هذا السياق أمرًا معقدًا، حيث يتطلب النظر في كيفية تأثير فقدان الدخل على المساعدة التي يقدمها المضرور لأسرته.[١]

٣. **العجز المؤقت والدائم:** يتم تصنيف العجز إلى نوعين: العجز المؤقت والعجز الدائم، والعجز المؤقت يشير إلى حالة تتسبب في إعاقة المضرور عن العمل لفترة محدودة، بينما العجز الدائم يشير إلى حالة تسببت في فقدان القدرة على العمل بشكل دائم، وفي كلتا الحالتين، يؤثر الوضع المالي للمضرور على تقدير التعويض، ولكن بشكل خاص يكون التأثير أكبر في حالة العجز الدائم، حيث يتطلب التعويض أن يعكس فقدان القدرة على كسب الدخل طوال حياة المضرور، بما في ذلك التكاليف المستقبلية المرتبطة بالعلاج والتأهيل [٢].

٤. **العجز الجزئي والكلي:** العجز الجزئي يعوق المضرور في أداء بعض وظائف الجسم بشكل جزئي، بينما العجز الكلي يمنع المضرور من أداء وظيفة عضو كامل، وتأثير العجز على الوضع المالي يتفاوت بناءً على نوع العجز، وعلى سبيل المثال، العجز الكلي قد يتطلب تعويضًا أكبر نظرًا لتأثيره الشامل على القدرة على العمل والدخل، بينما العجز الجزئي قد يتطلب تعويضًا يعكس الأثر الجزئي للإصابة على الدخل[٣] .

ب. اتجاهات الفقه في تقدير التعويض بناءً على الوضع المالي:

- الاتجاه الأول: يشير إلى أن القاضي يجب أن يأخذ في اعتباره نسبة العجز ونوعه، بالإضافة إلى الحالة المالية للمضرور، ويعكس هذا الاتجاه أهمية فهم التأثير الكامل للإصابة على قدرة المضرور على العمل والقدرة الاقتصادية، مما يتطلب تعويضًا يتناسب مع حجم الضرر.

---

[١] محمد محفوظ، النظرية العامة للالتزام ، منشورات الأطرش للكتاب المختص، تونس، ٢٠١٢ ، ص ٤٢ .

[٢] ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ٩٧.

[٣] حسين عامر، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

- الاتجاه الثاني: يرى أن القاضي ينبغي أن يركز على مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق بالمضرور، بغض النظر عن نسبة العجز، ويعزز هذا الاتجاه مراعاة الظروف الشخصية للمضرور وحالته المالية عند تحديد التعويض، مما يضمن أن التعويض يعكس الأثر الفعلي للإصابة على المضرور.
- الاتجاه الثالث: يقترح أن القاضي يجب أن يعتمد على تقارير توضح نسبة العجز دون النظر إلى الظروف الشخصية للمضرور، ويعكس هذا الاتجاه اهتمامًا بالمعايير الموضوعية في تقدير التعويض، لكنه قد لا يأخذ في اعتباره تأثير الإصابات على الوضع المالي الشخصي للمضرور [١] .

ووفقا للقانون العراقي في المادة ١٩١ من القانون المدني العراقي، يجب على المحكمة مراعاة مركز الخصوم عند تقرير التعويض العادل، وهذا يشمل الوضع المالي للمضرور، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على مقدار التعويض[٢]، والقانون المصري: ينص القانون المدني المصري في المادة ٢٢١ على أن القاضي يراعي الظروف المالية للمضرور عند تقدير التعويض، وبالتالي، فإن الوضع المالي للمضرور يمكن أن يؤثر على مقدار التعويض [٣] .

المطلب الثالث : خطأ المضرور:

---

[١] محمد محفوظ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

[٢]احمد سلمان شهيب، وجواد كاظم سميسم، مصادر الالتزام مقارنة بالقوانين المدنية والفقه الأسلامي، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٩١.

[٣]عبد المجيد الحكيم واخرون، الوجيز في نظرية الألتزام فى القانون المدني العراقي ،المكتبة القانونية،(دون سنة الطبع) بغداد ،الجزء الأول ،ص ١٩٨.

يشير خطأ المضرور إلى الحالة التي يكون فيها المضرور نفسه قد ارتكب خطأً أسهم في حدوث الضرر الذي تعرض له، والذي قد يؤثر على تقدير التعويض الذي يستحقه، وفي النظم القانونية المختلفة، يُعتبر الخطأ الذي يرتكبه المضرور عاملاً مهماً في تحديد مدى مسؤولية المتسبب في الضرر وحجم التعويض الذي يستحقه المضرور، وتتفاوت كيفية التعامل مع خطأ المضرور بناءً على المبادئ القانونية المتبعة في كل نظام قضائي، لكن غالبًا ما يُؤخذ بعين الاعتبار كيف ساهم سلوك المضرور في وقوع الضرر [١].

١. أنواع خطأ المضرور وتأثيره على التعويض:

- الخطأ الجزئي:عندما يكون المضرور قد ارتكب خطأً أدى بشكل جزئي إلى وقوع الضرر، قد يتم تخفيض مقدار التعويض المقرر له بناءً على درجة مساهمته في الضرر، وعلى سبيل المثال، إذا كان المضرور قد تصرف بتهور أو تجاهل قواعد السلامة، فإن المسؤولية المشتركة قد تؤدي إلى تقليل التعويض بناءً على النسبة التي ساهم بها في حدوث الضرر.
- الخطأ الكامل:في بعض الحالات، قد يكون خطأ المضرور قد ساهم بشكل كامل في وقوع الضرر، مثل الحالات التي يتصرف فيها المضرور بطريقة غير مسؤولة أو متهورة، وفي هذه الحالة، قد لا يكون المضرور مؤهلاً للتعويض أو قد يحصل على تعويض أقل بكثير بناءً على مدى خطأه.

[١] عبد الحي حجازي، النظرية العامة للألتزام ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٤، الجزء الثاني ، ص ٤٤٦ .

- الخطأ المشترك:في الحالات التي يكون فيها كلا الطرفين، المضرور والمتسبب في الضرر، قد ارتكبا أخطاء، يُمكن تقسيم المسؤولية بناءً على درجة الخطأ من كلا الجانبين، ويُجرى تقييم مدى تأثير كل طرف في حدوث الضرر ويتم تعديل التعويض وفقاً لذلك[١].

٢. التأثيرات القانونية لخطأ المضرور:

- تخفيض التعويض: في الأنظمة القانونية التي تأخذ في اعتبارها خطأ المضرور، يُمكن أن يؤثر ذلك على مقدار التعويض الذي يُمنح للمضرور، وإذا أثبت المسبب للضرر أن المضرور ساهم في وقوع الضرر من خلال تصرفاته غير المسؤولة، قد يتم تخفيض مبلغ التعويض بشكل يعكس درجة المساهمة الشخصية للمضرور في حدوث الضرر.
- الاستبعاد من التعويض: في الحالات التي يكون فيها خطأ المضرور هو السبب الرئيسي في الضرر، قد يُرفض طلب التعويض بالكامل، وهذا يحدث عندما يكون الخطأ الذي ارتكبه المضرور هو السبب المباشر والوحيد للضرر، مما يزيل مسؤولية المتسبب في الضرر.
- مبادئ العدالة: تُعَدُّ مراعاة خطأ المضرور جزءًا من تحقيق العدالة في التعويض، والهدف هو التأكد من أن التعويض يعكس الوضع الحقيقي والأسباب التي أدت إلى الضرر، بحيث لا يُحمل المتسبب في الضرر كامل المسؤولية إذا كان المضرور قد ساهم بشكل كبير في وقوع الضرر[٢].

---

[١] جلال محمد ابراهيم، مصادر الألتزام، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٠، ص٣٧٠.

[٢] عبد الحي حجازي، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

ووفقا للقانون العراقي في المادة ٢١٢ من القانون المدني العراقي، إذا كان المضرور قد ساهم في حدوث الضرر بخطئه، فإن ذلك يمكن أن يقلل من مسؤولية المتسبب في الضرر أو يعفيها تمامًا، وهذا يعتمد على درجة خطأ المضرور[١]، وأما بالنسبة للقانون المصري فينص القانون المدني المصري في المادة ٢١٩ على أن خطأ المضرور يمكن أن يقلل من مسؤولية المتسبب في الضرر أو يعفيها تمامًا، وذلك بناءً على درجة خطأ المضرور.[٢]

المبحث الثاني : العوامل المتعلقة للمتسبب بالضرر

تمثل العوامل المتعلقة بالمتسبب بالضرر دورًا مهمًا في تقدير التعويض المستحق، وأول هذه العوامل هو جسامة الضرر الذي تسببه الأفعال التقصيرية، حيث كلما كان الضرر أكبر وأكثر تأثيرًا على المضرور، زاد المبلغ الذي يجب دفعه تعويضًا، وثانيًا، يعتبر الوضع المالي للمتسبب بالضرر عاملًا مؤثرًا في تحديد التعويض؛ فقد يختلف المبلغ المستحق حسب قدرة المسؤول على دفعه، وبعض الآراء القانونية تشير إلى أن الوضع المالي للمتسبب لا يجب أن يؤثر في تقدير التعويض، بينما يرى آخرون أنه من العدل أخذ هذا العامل في الاعتبار، وبالإضافة إلى ذلك، يلعب التأمين دورًا مهمًا في تخفيف العبء المالي على المتسبب بالضرر، حيث يمكن أن يساهم التأمين في تحقيق تعويض عادل للمضرور دون تحميل المسؤول العبء الكامل.[٣]

ولغرض بيان هذا المبحث بشكل دقيق سوف نقسمه على ثلاث مطالب كان المطلب الأول بعنوان مدى جسامة الضرر المتسبب به المسؤول عن الضرر، والمطلب الثاني بعنوان الظروف

---

[١] عبدالحي حجازي، النظرية العامة للألتزام ، مطبعة النهضة العربية ، مصر ١٩٥٤،الجزء الثاني، ص ٤٤٨.

[٢] عبد المجيد الحكيم واخرون، مرجع سابق ،ص ١٩٨.

[٣]ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ١٢٢.

المالية للمتسبب الضرر وتأثيرها على تقدير التعويض، وأما المطلب الثالث بعنوان التأمين من المسؤولية للمتسبب الضرر، والتفاصيل على النحو الآتي:

المطلب الأول: مدى جسامة الضرر المتسبب به المسؤول عن الضرر:

جسامة الضرر هي أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في تقدير التعويضات في سياق المسؤولية المدنية، حيث تتناول مسألة مدى جسامة الضرر كيفية تأثير الفعل الضار على المضرور وتحديد مدى تعويض الأضرار بشكل يتناسب مع حجم الضرر ونتائجه، وتعتمد الطريقة التي يُقيّم بها الضرر على عدة عوامل، بما في ذلك طبيعة الضرر ومدى تأثيره على حياة المضرور وصحته ومصادر دخله[١].

١. تقييم جسامة الضرر:

- الضرر الجسدي: يتضمن الأضرار الجسدية التي تصيب بدن المضرور، مثل الإصابات الناتجة عن الحوادث أو الأمراض التي تسببها الأفعال المضرّة، ويختلف تقدير التعويض بناءً على مدى خطورة الإصابة ومدى تأثيرها على قدرة المضرور على أداء وظائفه اليومية والعمل، وعلى سبيل المثال، إصابة خطيرة مثل فقدان أحد الأطراف أو الإعاقة الدائمة تتطلب تعويضًا أكبر مقارنةً بإصابات أقل خطورة.
- الضرر النفسي: يمكن أن يتسبب الفعل المضر أيضًا في أضرار نفسية تؤثر على الحالة النفسية للمضرور، وتشمل هذه الأضرار الألم العاطفي، والاضطرابات النفسية، وفقدان الجودة

[١] محمود عبدالرحمن محمد، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١١٧ .

الحياتية، وقد يكون تقدير التعويض للأضرار النفسية معقدًا ويعتمد على شدة التأثير النفسي ومدى تأثر حياة المضرور.

- الضرر المالي: يشمل فقدان الدخل والتكاليف المرتبطة بالعلاج وإعادة التأهيل، وفي حالات الإعاقة المؤقتة أو الدائمة، يتعين تقدير تعويض يعكس الأثر المالي للإصابة، بما في ذلك فقدان القدرة على كسب الدخل والنفقات المستقبلية[١].

٢. تأثير جسامة الضرر على التعويض:

- تأثير الضرر على جودة الحياة: عندما يكون الضرر شديدًا ويؤثر بشكل كبير على جودة حياة المضرور، مثل فقدان القدرة على ممارسة الأنشطة اليومية أو التأثير على الحالة النفسية بشكل كبير، يتم تقدير التعويض بناءً على مدى تأثير هذا الضرر على حياة المضرور، والتأثير العميق على جودة الحياة يمكن أن يبرر تعويضًا أعلى.
- تأثير الضرر على الحياة المهنية: إذا كان الضرر يؤثر بشكل كبير على قدرة المضرور على ممارسة مهنته أو يؤثر على فرص العمل المستقبلية، فإن التعويض يجب أن يعكس التأثير المالي والمهني للإصابة، وفي هذه الحالة، يتطلب تقدير التعويض أخذ عوامل مثل فقدان القدرة على العمل أو التغيير في مستوى الدخل في الاعتبار[٢].

---

[١] ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٢] محمد عبد طعيس ، تعويض الضرر المعنوي في المسؤولية التقصيرية، دار الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٨.

٣. اعتبارات عملية:

- التقييم الكامل للضرر: يتطلب تقدير التعويض أن يكون شاملًا لجميع جوانب الضرر، بما في ذلك الضرر الجسدي والنفسي والمالي، ويجب أن يعكس التعويض مدى التأثير الكامل للضرر على المضرور وضمان جبر الأضرار بشكل يتناسب مع حجم تأثيرها.
- التوازن بين التعويض وجسامة الضرر: من المهم أن يحقق التعويض التوازن بين تغطية جميع جوانب الضرر وبين عدم المبالغة في تعويض يجاوز الضرر الفعلي، ويجب أن يهدف التعويض إلى استعادة حالة المضرور إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر بقدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والأضرار المستقبلية.

ويتضح أن مدى جسامة الضرر له تأثير كبير في تقدير التعويضات في المسؤولية المدنية، ويركز تقدير التعويض على الأثر الكامل للضرر، بما في ذلك الجسدي والنفسي والمالي، ويهدف إلى تعويض المضرور بشكل يتناسب مع حجم الضرر وتأثيره على حياته، ويعتبر التقييم الكامل والدقيق للضرر أمرًا حاسمًا لضمان تحقيق العدالة وتعويض الأضرار بشكل يتناسب مع تأثيرها الفعلي[١].

حيث بالنسبة للقانون العراقي وفقًا للمادة ١٨٦ من القانون المدني العراقي، فإن جسامة الضرر هي أحد العوامل التي تؤثر على تقدير التعويض، وكلما كان الضرر أكثر جسامة، كلما كان التعويض أكبر[٢]، وأما القانون المصري ينص القانون المدني المصري في المادة ٢٢١ على أن القاضي يراعي جسامة الضرر عند تقدير التعويض، وبالتالي، فإن جسامة الضرر تؤثر بشكل مباشر على مقدار التعويض [٣] .

---

[١] ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ١٣١ .

[٢] القانون المدني العراقي، رقم٤٠ لسنه ١٩٥١ وتعديلاته.

[٣] القانون المدني المصري، رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

المطلب الثاني: الظروف المالية للمتسبب بالضرر وتأثيرها على تقدير التعويض:

تُعَدُّ الظروف المالية للمتسبب بالضرر من المسائل التي يثار حولها جدل واسع في فقه المسؤولية المدنية، وبينما تركز بعض النظريات القانونية على أن التعويض يجب أن يغطي كل الضرر الذي لحق بالمضرور، يتناول البعض الآخر مسألة تأثير الوضع المالي للمتسبب في تحديد مقدار التعويض، وهذا الجدل يعكس التباين في كيفية تحقيق العدالة بين تعويض المضرور ومراعاة قدرة المتسبب المالية.[١]

١. الرأي التقليدي حول الظروف المالية للمتسبب بالضرر:

يشير هذا الرأي إلى أن الظروف المالية للمتسبب بالضرر لا تؤثر في تقدير التعويض، ووفقاً لهذا الرأي، يُفترض أن يكون التعويض كافياً لجبر الضرر الفعلي الذي لحق بالمضرور، دون النظر إلى الوضع الاقتصادي للمتسبب، وتتمثل الحجة الرئيسية في أن التعويض هو وسيلة لتعويض الأضرار دون أن يُعتبر عقوبة إضافية على المتسبب، وبالتالي، يتم تحديد مبلغ التعويض بناءً على مقدار الضرر فقط، بغض النظر عن قدرة المتسبب على دفع هذا التعويض[٢].

٢. الرأي الآخر حول تأثير الظروف المالية للمتسبب بالضرر:

أخذ الظروف المالية في الاعتبار: يُفهم من بعض الآراء الفقهية والقوانين أن الظروف المالية للمتسبب بالضرر يمكن أن تؤثر على تقدير التعويض، ويعتقد هذا الرأي أن القاضي يمكنه مراعاة الوضع المالي للمتسبب عند تحديد مقدار التعويض، خاصة في الحالات التي يكون فيها تحميل

---

[١] محمود عبدالرحمن محمد، مرجع سابق، ص ١٢٠.

[2]Alexander G. Mirnig, Rod McCall, Alexander Meschtscherjakov, Manfred Tscheligi, The Insurer's Paradox: About Liability, the Need for Accident Data, and Legal Hurdles for Automated Driving, AutomotiveUI '19: Proceedings of the 11th International Conference on Automotive User Interfaces and Interactive Vehicular Application, 2019, p. 115 .

المتسبب عبءً ماليًا كبيرًا غير عملي أو غير عادل، ويهدف هذا الرأي إلى تحقيق نوع من التوازن بين تغطية الضرر ومراعاة القدرة المالية للمتسبب[١].

٣. اعتبارات عملية:

- تحقيق العدالة: إن مراعاة الظروف المالية للمتسبب بالضرر قد تكون ضرورية لتحقيق العدالة، خاصة إذا كان تحميل المتسبب عبءً ماليًا كبيرًا غير عملي أو غير عادل، ويهدف هذا التقدير إلى تحقيق توازن بين تغطية الضرر ومراعاة القدرة المالية للمتسبب، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- التوازن بين تغطية الضرر وقدرة الدفع: من خلال أخذ الظروف المالية للمتسبب في الاعتبار، يمكن تحقيق توازن بين تغطية الضرر الذي لحق بالمضرور ومراعاة قدرة المتسبب على دفع التعويض، وهذا يمكن أن يكون مفيدًا في الحالات التي يكون فيها تحميل المتسبب عبءً مالياً كبيراً غير مبرر.

وتُعَدُّ الظروف المالية للمتسبب بالضرر مسألة معقدة في تقدير التعويضات في المسؤولية المدنية، وبينما يعتقد البعض أن التعويض يجب أن يعكس الضرر الفعلي دون النظر إلى الوضع المالي للمتسبب، يرى آخرون أن الظروف المالية يمكن أن تؤثر في تحديد مقدار التعويض، ويتمثل الهدف في تحقيق العدالة من خلال مراعاة كل من تغطية الضرر وقدرة المتسبب على الدفع، مما يساهم في تحقيق توازن بين حقوق المضرور والقدرة المالية للمتسبب[٢].

وبالنسبة للقانون العراقي لا يوجد نص صريح في القانون المدني العراقي يتناول تأثير الظروف المالية للمتسبب بالضرر على تقدير التعويض، ومع ذلك، يمكن للقاضي أن يأخذ في

---

[١] سمير سهيل، المسؤولية المدنية عن فعل الآلات الميكانيكية والتأمين الالزامي(دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٥ ، ص٣٣٣.

[٢] عبد الرزاق احمد السنهوري ، مرجع سابق، ص ٩٨١.

الاعتبار الظروف المالية للمتسبب بالضرر عند تقدير التعويض العادل وفقًا للمادة ١٩١[١]، وأما القانون المصري ينص القانون المدني المصري في المادة ٢٢١ على أن القاضي يراعي الظروف المالية للمتسبب بالضرر عند تقدير التعويض، وبالتالي، فإن الظروف المالية للمتسبب بالضرر يمكن أن تؤثر على مقدار التعويض [٢].

المطلب الثالث: التأمين من المسؤولية للمتسبب بالضرر

تُعَدُّ آلية التأمين من المسؤولية واحدة من الأدوات الفعالة التي تسهم في حماية المتسببين في الضرر من الأعباء المالية المترتبة على مسؤولياتهم القانونية، ويهدف التأمين من المسؤولية إلى توفير الأمان المالي للمتسببين في الأضرار، وذلك من خلال تغطية التكاليف المرتبطة بتعويض الأضرار التي قد تُطلب منهم نتيجة لأفعالهم أو إغفالاتهم، وتتعدد أشكال التأمين من المسؤولية التي يمكن للمتسبب في الضرر الاستفادة منها، وعلى سبيل المثال، تشمل هذه الأشكال التأمين ضد المسؤولية الناتجة عن حوادث السيارات، حيث يُعتبر هذا النوع من التأمين إجبارياً في العديد من البلدان، وكما يتضمن التأمين ضد المسؤولية في سياق الحوادث الصناعية، الذي يغطي الأضرار التي قد يتسبب بها العمال أو المشغلون في سياق أعمالهم المهنية، وهذا النوع من التأمين يسهم في التخفيف من الضغوط المالية التي يمكن أن يتعرض لها المتسبب في الضرر، ويوفر له الحماية من الالتزامات المالية الكبيرة التي قد تنجم عن مطالبات التعويض[٣].

ومن الجوانب الإيجابية للتأمين من المسؤولية أنه يُعتبر بديلاً فعالاً للإعفاء من المسؤولية، وبينما الإعفاء من المسؤولية قد يزيل عبء المسؤولية عن عاتق المتسبب في الضرر، إلا أنه قد يحرم المضرور من حقه في التعويض، والتأمين، من ناحية أخرى، يضمن أن يتم تعويض المتضررين بشكل عادل، مما يعزز العدالة ويضمن أن تتحمل شركات التأمين الأعباء المالية المرتبطة بالتعويضات، ويتمتع التأمين من المسؤولية بمرونة تسمح بتغطية أنواع متعددة من الأضرار، بما في ذلك الأضرار الناتجة عن الإخفاقات المتعمدة، شريطة أن تكون ضمن إطار

---

[١] القانون المدني العراقي، رقم٤٠ لسنه ١٩٥١ وتعديلاته.

[٢] القانون المدني المصري، رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

[٣] سمير سهيل، مرجع سابق، ص٣٣٣.

معايير التأمين المسموح بها، وبالإضافة إلى ذلك، يتسع نطاق التأمين من المسؤولية ليشمل جميع أشكال المسؤولية القانونية تقريباً، سواء كانت ناتجة عن خطأ عقدي أو تقصيري، بما في ذلك الأضرار الناتجة عن الإخفاقات البسيطة أو الجسيمة، ومع ذلك، لا يمكن التأمين ضد المسؤولية التي تنشأ عن الأفعال العمدية التي تتضمن سوء النية، مما يعكس التزام التأمين بعدم توفير الحماية للأفعال التي تُعد غير قانونية بوضوح، وبشكل عام، يُعَدُّ التأمين من المسؤولية أداة حيوية تسهم في تحقيق التوازن بين حماية المتسبب في الضرر وضمان حقوق المضرورين[١].

وبالنسبة للقانون العراقي حيث لا يوجد نص صريح في القانون المدني العراقي يتناول تأثير التأمين من المسؤولية على تقدير التعويض، ومع ذلك، يمكن للقاضي أن يأخذ في الاعتبار وجود تأمين من المسؤولية عند تقدير التعويض[٢]، وأما القانون المصري ينص القانون المدني المصري في المادة ٢٢١ على أن التأمين من المسؤولية يمكن أن يؤثر على تقدير التعويض، حيث يمكن للمتسبب بالضرر أن يعتمد على التأمين لتغطية جزء من التعويض.[٣]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن تقدير التعويض في المسؤولية التقصيرية عن الأشياء يتطلب اعتبارات دقيقة ومعقدة تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أساسية، وفقد تناول البحث العوامل المتعلقة بالمضرور، مثل حالته الصحية ومركزه المالي، وأبرز أهمية مراعاة هذه العوامل عند تقدير التعويض، والتأثير الفعلي للإصابة يختلف بناءً على الصحة السابقة للمضرور، ويجب أن يعكس التعويض الأضرار الحقيقية التي لحقت به، مع مراعاة الوضع المالي للمضرور لتقييم التأثير الكامل للإصابة على قدرته الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تناول البحث تأثير جسامة خطأ المسؤول على تقدير التعويض، حيث تبين أن هناك تباينًا في الآراء حول ما إذا كان يجب أن يؤثر جسامة الخطأ في تحديد مبلغ التعويض، وعلى الرغم من أن القواعد العامة تشير إلى أن التعويض يجب أن يغطي الضرر الفعلي فقط، فإن

---

[١] ابراهيم صالح عطية الجبوري، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

[٢] القانون المدني العراقي، رقم٤٠ لسنه ١٩٥١ وتعديلاته .

[٣] القانون المدني المصري، رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

بعض الفقهاء يرون أنه قد يكون من العدل أخذ جسامة الخطأ في الاعتبار ضمن الظروف الملابسة، وهذا التباين يعكس التحديات التي يواجهها القضاة في تحقيق التوازن بين تغطية الأضرار والاعتبارات الأخرى.

وأخيرًا، تم تناول تأثير الظروف المالية للمتسبب بالضرر على تقدير التعويض، حيث أظهرت النتائج أن المشرعين يختلفون في كيفية تأثير الوضع المالي للمتسبب على التعويض، وبينما يركز البعض على ضرورة أن يكون التعويض كافيًا لجبر الضرر بغض النظر عن الحالة المالية للمتسبب، فإن آخرين يعتبرون أن الوضع المالي قد يؤثر في تحديد مقدار التعويض لضمان عدم تحميل المتسبب عبءًا ماليًا غير عادل، وإن فهم هذه العوامل المختلفة يمكن أن يسهم في تحقيق عدالة فعالة في نظام التعويضات، وأخيرا توصلنا إلى عددا من النتائج والتوصيات، وهى كالاتي:

أولا: النتائج :

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي :

١. تظهر النتائج أن الحالة الصحية للمضرور تلعب دورًا مهمًا في تحديد مقدار التعويض، حيث إن الإصابة تكون أكثر خطورة للمريض مقارنة بالشخص السليم، مما يتطلب أخذ هذه الحالة بعين الاعتبار عند تقدير التعويض.

٢. يؤثر المركز المالي للمضرور بشكل كبير في تقدير التعويض، حيث يُعتبر الفقدان المالي الذي يعاني منه الأشخاص ذوي الدخل المحدود أكبر من أولئك الذين لديهم دخل ثابت وعالي، ولذا، ينبغي مراعاة الوضع المالي للمضرور لتحديد التأثير الكامل للإصابة.

٣. يتباين الفقهاء في مدى تأثير جسامة خطأ المسؤول على مقدار التعويض، وبينما يرى بعض الفقهاء أن جسامة الخطأ يجب أن تؤثر في مقدار التعويض، يؤكد آخرون أن التعويض يجب أن يقتصر على تغطية الضرر الفعلي فقط دون النظر إلى جسامة الخطأ.

٤. يتطلب نظام التعويض أن يكون التعويض متناسبًا مع الضرر الفعلي الذي لحق بالمضرور، دون زيادة بناءً على جسامة خطأ المسؤول، مما يعكس أهمية الحفاظ على التوازن بين العدالة وتحديد التعويض.

٥. تُشير النتائج إلى أن هناك اختلافات في كيفية تأثير الظروف المالية للمتسبب بالضرر على مقدار التعويض، وبعض التشريعات تأخذ في اعتبارها الوضع المالي للمتسبب عند تحديد التعويض، بينما يعتبر آخرون أن التعويض يجب أن يظل ثابتًا بغض النظر عن الحالة المالية للمتسبب.

٦. تُبرز النتائج أن الأضرار الجسدية، بما في ذلك العجز المؤقت والدائم، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد التعويض، ويجب أن يتم تقييم العجز بناءً على تأثيره الفعلي على حياة المضرور وعمله ودخله.

٧. تؤثر الحالة الاجتماعية للمضرور، مثل الوضع العائلي وعدد الأفراد المعالين، في مقدار التعويض، حيث يتعين أخذ هذه العوامل في الاعتبار لتقييم الأضرار الاقتصادية والاجتماعية بشكل دقيق.

٨. تُظهر الدراسة أن هناك اختلافات بين التشريعات الوطنية، مثل التشريعات المصرية والعراقية، في كيفية تقدير التعويض وأخذ الظروف الملابسة بعين الاعتبار، مما يشير إلى تباين في معايير العدالة والتعويض.

٩. تؤكد النتائج على أهمية مراعاة جميع العوامل المتعلقة بالمضرور والمتسبب بالضرر عند تقدير التعويض، بما في ذلك الحالة الصحية والمركز المالي وجسامة الخطأ والظروف المالية للمتسبب.

١٠. يُبرز البحث الحاجة إلى تحسين نظام التعويضات لضمان تحقيق العدالة الفعالة، وذلك من خلال إدخال تعديلات تشريعية وقضائية تأخذ في اعتبارها جميع العوامل المؤثرة وتساهم في توفير تعويض عادل ومناسب للمضرورين.

ثانيا: التوصيات :

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات وهي :

١.يُوصى بتوحيد معايير تقدير التعويض على مستوى التشريعات الوطنية لضمان اتساق العدالة بين الحالات المختلفة، ويجب أن تشمل هذه المعايير جميع العوامل المتعلقة بالمضرور والمتسبب بالضرر، بما في ذلك الحالة الصحية والمركز المالي وجسامة الخطأ.

٢.من الضروري تطوير نظام تعويضات يأخذ في الاعتبار الحالة الصحية للمضرور بشكل مفصل، بما في ذلك الظروف الصحية السابقة للإصابة وأثرها على تعويضات الأضرار الجسدية.

٣. يُوصى بإدخال تعديلات تشريعية تضمن مراعاة الحالة المالية للمضرور عند تحديد التعويض، ويجب أن يتم تقدير التعويض بناءً على الفقدان المالي الفعلي والأثر الاقتصادي للإصابة.

٤.يجب أن تجرى مراجعة شاملة لتأثير جسامة خطأ المسؤول على مقدار التعويض، مع النظر في إمكانية تطوير معايير تأخذ بعين الاعتبار جسامة الخطأ دون أن تؤدي إلى زيادة غير مبررة في التعويض.

٥.يُوصى بتوفير إرشادات قضائية واضحة للقضاة بشأن كيفية مراعاة الظروف الملابسة عند تقدير التعويض، وهذه الإرشادات يجب أن تتضمن معايير محددة لتقييم الأضرار الجسدية والمالية والاجتماعية.

٦.ينبغي تعزيز برامج التدريب للقضاة والمحامين بشأن كيفية تقدير التعويض بشكل عادل، مع التركيز على تحليل العوامل المؤثرة مثل الحالة الصحية والمركز المالي والأضرار الجسدية.

٧.يُوصى بإجراء دراسات تقييمية دورية لتحديد فعالية نظام التعويضات ومدى تحقيقه للعدالة، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين أو تعديل في التشريعات والممارسات القضائية.

٨.يجب العمل على زيادة الوعي العام حول حقوق التعويض وكيفية المطالبة بها، من خلال حملات توعية وبرامج توجيه للمضرورين بشأن كيفية الحصول على تعويض عادل.

٩.يُوصى بتطوير آلية دقيقة وشاملة لتقييم الأضرار، تشمل تقييم الأضرار الجسدية والمالية والاجتماعية بشكل متكامل، لضمان تحقيق تقدير دقيق للتعويض.

١٠.ينبغي تحديث التشريعات المتعلقة بتقدير التعويض بانتظام لتواكب أحدث المعايير والممارسات القانونية الدولية، ويجب أن تعكس هذه التحديثات التغيرات في القوانين والممارسات القضائية العالمية لضمان تحقيق العدالة الفعالة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب اللغوية:

١. ابن فارس، معجم مقاييس اللغه، دار الجيل ، بيروت ،(دون سنة الطبع).
٢. مختار الصحاح، تأليف محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الرسالة الكويت ، ١٩٨٣.

ثانيا: الكتب القانونية:

٣. ابراهيم صالح عطية الجبوري، العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار، ط١، منشورات الحلبي ٢٠١٣.
٤. احمد سلمان شهيب، وجواد كاظم سميسم، مصادر الالتزام مقارنة بالقوانين المدنية والفقه الأسلامي، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، العراق، ٢٠١٥.
٥. جلال محمد ابراهيم، مصادر الألتزام، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٠.
٦. حسين عامر، المسؤولية المدنية التقصيرية والعقديه، ط١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٦.

٧. سمير سهيل، المسؤولية المدنية عن فعل الآلات الميكانيكية والتأمين الالزامي دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٥ .

٨. عبد الحي حجازي، النظرية العامة للألتزام، الجزء الثاني ، مطبعة النهضة ، القاهرة، ١٩٥٤.

٩. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط فى شرح القانون المدني الجديد ، دار احياء التراث العربي بيروت(دون سنة الطبع).

١٠. علي نجيدة، النظرية العامة للألتزام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١١. محمد عبد طعيس ، تعويض الضرر المعنوي في المسؤولية التقصيرية، دار الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٨.

١٢. محمد محفوظ، النظرية العامة للالتزام ، منشورات الأطرش للكتاب المختص، تونس، ٢٠١٢.

١٣. محمود عبدالرحمن محمد، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

١٤. اسماء موسى اسعد، ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني، اطروحة دكتوراه ٢٠٠٦.

١٥. رائد كاظم محمد الحداد، التعويض في المسؤولية التقصرية، مجلة جامعة الكوفة، العدد ٨.

١٦. اياد عبد الجبار ملوكي، المسؤولية عن الأشياء وتطبيقاتها على الأشخاص المعنوية بوجه خاص (دون مكان الطبع) ١٩٧٨ .

١٧. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء دراسة مقارنة في القانون المصري والقانون الفرنسي، مكتبة النهضة المصرية (دون سنة الطبع).

ثالثا: القوانين:

١٨. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل .

١٩. القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. SanghyoAhn, Manjoong Sin, The Harmony and Moderation of Between Defect Liability and Default Liability in the Construction Contract, Korea Institute of Construction Engineering and Management, Volume 23 Issue 2, 2022.

2. Alexander G. Mirnig, Rod McCall, Alexander Meschtscherjakov, Manfred Tscheligi, The Insurer's Paradox: About Liability, the Need for Accident Data, and Legal Hurdles for Automated Driving, AutomotiveUI '19: Proceedings of the 11th International Conference on Automotive User Interfaces and Interactive Vehicular Application, 2019.